

The Geopolitical Dimensions of American Project in Iraq after 2003

- Researcher: Falih Abd Farhood
Muthanna University / College of Education for Human Sciences
E-mail: alsahraldhyb@gmail.com
- Assit. Prof.Dr. Lateef Kamil Klaewi
Muthanna University / College of Education for Human Sciences
E-mail: aljabri3000@mu.edu.iq

Abstract:

In 2003, the United States of America invaded and occupied Iraq for geopolitical objectives. First, Iraq's political significance aspires to establish a new political system in Iraq that is diverse in terms of geopolitics. The ambitions of the United States both inside and outside the country, as well as An American decision-maker aimed to compel Iraq to follow American policy. Furthermore, the United States wanted to maintain control over its resources. And economy, with the aim of weakening Iraq's economy, particularly its oil, natural gas, and other resources, as well as increasing their investment in the country and turning it into a gateway to reviving the American economy. Furthermore, it restricts Iraq's potential and prevents it from developing its resources. The United States took an active role in the regional environment to ensure that it did not pose a threat. Israel is a source of threat to the State of Israel, not to mention Christian beliefs and predictions, as well as Judaism, which prompted the US to occupy Iraq. As a result, the goal of this study was to uncover those aspects and offer solutions.

Keywords: Geopolitical reasons, political system, American decision maker, American economy.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (*)

الباحث: فالح عبد فرهود
E-mail: alsahraldhyb@gmail.com
أ.م.د: لطيف كامل كليوي
E-mail: aljabri3000@mu.edu.iq
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

ثمة اسباب جيوبوليتيكية دفعت الولايات المتحدة الامريكية الى غزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ بدأ من البعد السياسي الذي يهدف الى ايجاد نظام سياسي جديد في العراق بمقاسات امريكية، بمعنى يكون مطيعاً لصانع القرار الامريكي ومنفذاً لأجنداته في الدولة وخارجها، علاوة على اهدافها الاقتصادية التي تروم من خلالها اضعاف العراق اقتصادياً والسيطرة على موارده لاسيما النفط والغاز الطبيعي وبقية الموارد، فضلاً عن توسيع استثمارها في الدولة وجعلها بوابة لانعاش الاقتصاد الامريكي، فضلاً عن تحجيم قدرات العراق وجعله غير قادر على ممارسة دور فاعل في محيطه الاقليمي كي لا يهدد اسرائيل، ناهيك عن المعتقدات والنبوءات المسيحية واليهودية التي دفعت بالولايات المتحدة الى احتلال العراق كونه يعد مصدر تهديد لدولة اسرائيل الكبرى واحد العقبات التي تعترض طريقها. وعليه جاء هذا البحث ليكشف عن تلك الابعاد وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: اسباب جيوبوليتيكية، نظام سياسي، صانع القرار الامريكي، الاقتصاد الامريكي.

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة : جيوبولتيك المشروع الأمريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المقدمة:

مما لاشك فيه إن أي حراك جيوسراتيجي او جيوبوليتيكي يحمل ابعاداً ضاغطة على صانع القرار تدفع باتجاه هذا الحراك بغض النظر عن مدى انسجامه مع مبادئ حقوق الانسان والشرعية والدولية وليس ادل على ذلك من غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ الذي حمل ابعاداً سياسية واقتصادية وامنية ودينية، فالسياسية تتمحور حول ايجاد نظام سياسي تابع لركب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ومنفذ لأجندتها في محيطه الاقليمي، فيما يتركز البعد الاقتصادي على الافادة من الموارد الكبيرة للعراق لاسيما مصادر الطاقة ناهيك عن تعظيم استثماراتها في الدولة وجعلها تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة، في حين يلحظ ان مشروعها حمل بعداً امنياً تمثل بأنشاء قواعد عسكرية امريكية في العراق وادامة وجودها في الدولة من اجل احكام قبضتها عليه والافادة من مميزات موقعه في تحجيم ايران ناهيك والحد من النفوذ الروسي الصيني في الدولة، اما البعد الديني فتمثل بضرورة السيطرة على العراق من اجل الاستعداد لمعركة (هرمجيون) التي سترفع الخطايا وتمكنهم من الانتصار على ملك الشرق.

اولاً- مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

١- ما الابعاد الجيوبوليتيكية التي حملها المشروع الامريكي في العراق ؟

٢- هل تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها السياسية في العراق؟

ثانياً- فرضية البحث: انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الآتي:-

١- حمل المشروع الامريكي ابعاداً جيوبوليتيكية سياسية واقتصادية وامنية ودينية تروم الولايات المتحدة تنفيذها في العراق.

٢- لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها السياسية بالكامل في العراق بسبب جماعات الضغط (المرجعية الدينية) التي وظفت الشارع العراقي ضد ذلك المشروع.

ثالثاً- اهمية البحث: تأتي اهمية هذا البحث كونه يتعرض بمنهج علمي الى الابعاد الجيوبوليتيكية التي تقف خلف غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق في عام ٢٠٠٣ علاوة وضع الحلول الناجعة لمواجهة تلك الابعاد.

رابعاً- هدف البحث: يهدف هذا البحث الى معرفة الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي ومدى تأثيرها على الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.

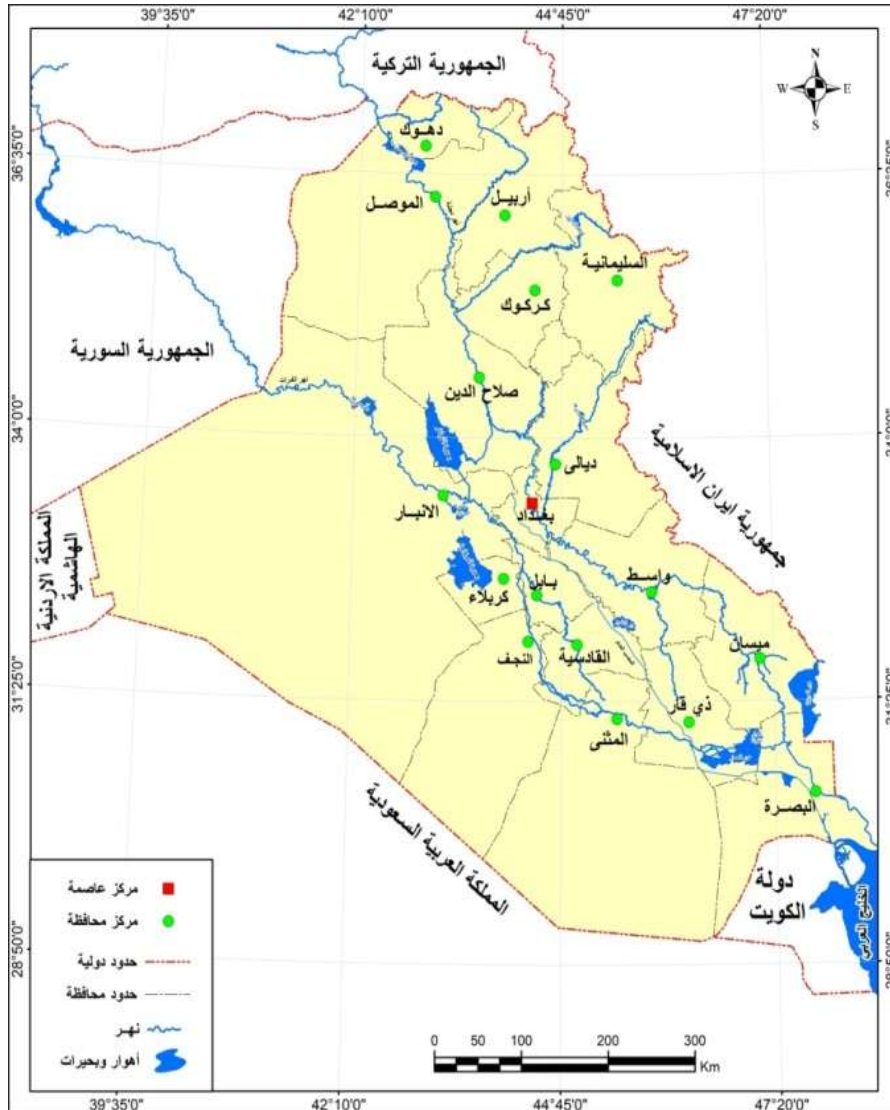
خامساً- حدود البحث: تشمل حدود البحث جمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا بين دائرتي عرض (٦° - ٢٩° - ٢٧° - ٣٧°) شمالاً وبين خطي طول (٣٩° - ٣٨° - ٣٦° - ٤٨°) شرقاً، وبمساحة قدرها (٤٣٥٠٥٢ كم^٢)، الخريطة (١) اما الحدود الزمانية فتقع ضمن المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٣) مع التطرق الى بعض المراحل التاريخية التي تخدم البحث وتوجهاته.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

سادساً- منهج البحث: أعتمد الباحثان على منهجين في بحثهما إذ تم اعتماد على المنهج التاريخي للنتبع الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في الدولة بعد عام ٢٠٠٣، اصف الى ذلك المنهج التحليلي حسب مقتضيات البحث في تحليل تلك الابعاد ومراحل تطورها.

سابعاً- هيكلية البحث: اشتمل البحث على مقدمة شاملة واربعة مباحث. تناول المبحث الاول الابعاد السياسية للمشروع الامريكي، بينما تناول المبحث الثاني الابعاد الاقتصادية للمشروع الامريكي، اما المبحث الثالث فقد ركز على الابعاد الامنية للمشروع الامريكي. بينما تناول المبحث الرابع الابعاد الدينية للمشروع الامريكي في الدولة علاوة النتائج والتوصيات وقائمة المصادر.

الخريطة (١) الموقع الفلكي للعراق



المصدر: الباحثان اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة لعام ٢٠١٩.

المبحث الاول

الابعاد السياسية للمشروع الامريكي

تعد احداث ١١/ ايلول عام ٢٠٠١ نقطة تحول مهمة في تاريخ العالم فقد غيرت هذه الاحداث الواقع السياسي الدولي، وجعلت الولايات المتحدة الامريكية تنتهج سياسة جديدة نحو العالم ومواجهة تحديات عديدة كانت بدايتها اعلان الحرب على الارهاب بدأ من احتلال افغانستان ثم العراق الذي دخلت من خلاله الولايات المتحدة في العمق الاسيوي وأخلت بجميع موازين القوى في المنطقة، محاولة بذلك السيطرة على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة فيها^(١). ناهيك عن عملها على تغيير المعالم والحدود السياسية المرسومة بين دول الشرق الاوسط، فضلاً عن تغيير الانظمة السياسية المعارضة لسياستها في ذلك الاقليم، ومن خلال القاء نظرة الى الخريطة السياسية للشرق الاوسط قبل مائة عام لوجدناها مختلفة بشكل كبير عن شكلها حتى نهاية مدة البحث، فاختلفت دول وبرزت دول واقتطعت مناطق واضيفت مناطق وتغيرت انظمة وبقت انظمة، والعراق احد هذه الدول التي تغيرت معالم خريطته ونظامه السياسي بسبب الاحتلال الامريكي له، ولعل احد الاسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة الى ايجاد كيانات سياسية جديدة في المنطقة، هو تمكين اسرائيل وجعلها قادرة على التوسع على حسابها^(٢). ووفقاً لذلك سعت الولايات المتحدة ومازالت تسعى الى تجزئة الدول العربية في إطار مشروع صهيوي امريكي يهدف الى إعادة هيكلة وتنظيم جيوسياسي جديد لمنطقة الشرق الاوسط ومن ضمنها العراق، وتجزئتها الى دويلات صغيرة متناحرة سياسياً، من اجل انهاء خلافاتها مع اسرائيل وخلق دولة امنة لها في المنطقة، لذا قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق كبداية لتنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي^(٣). وبعد احكام قبضتها على الدولة اتجهت الولايات المتحدة الى بناء نظام سياسي في العراق بمقاسات امريكية، إذ عملت على ارباك الداخل العراقي وعرقلة العملية السياسية في الدولة وفرضت شكل نظام الحكم في الدولة وفقاً لتطلعاتها، علاوة على فرضها مبدأ التوافقية فلا يوجد فيه فائز ولا خاسر، ناهيك عن تكريس المحاصصة السياسية لتبقى الدولة ضعيفة من الداخل، مما يمكن الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها^(٤). خاصة إنها تعد العراق منطقة استثمار طويل المدى لها، نتيجة أهمية موقعه الجيوستراتيجي الذي يمثل عقدة ارتباط عالية القيمة بالنسبة لها كقوة عظمى، لاسيما إنها في صراع مستمر للحفاظ على الأهمية والنفوذ والتفرد الدولي^(٥). زد على ذلك وظفت الولايات المتحدة محاورها الجيوبوليتيكية في الجوار العراقي علاوة على المنظمات والشركات الاقتصادية الكبرى في اضعاف الدولة عبر مداخل الطائفية والعرقية في الدولة التي ضربت استقرار الدولة وجعلها هشة امام المشروع الامريكي فيها^(٦). وبذكر إن الولايات المتحدة افادت من قواعدها العسكرية التي تشكل دائرة حول العراق بدأ من دول الخليج العربي الى باكستان وافغانستان مروراً بدول اسيا الوسطى (اوزبكستان

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكى في العراق بعد عام ٢٠٠٣

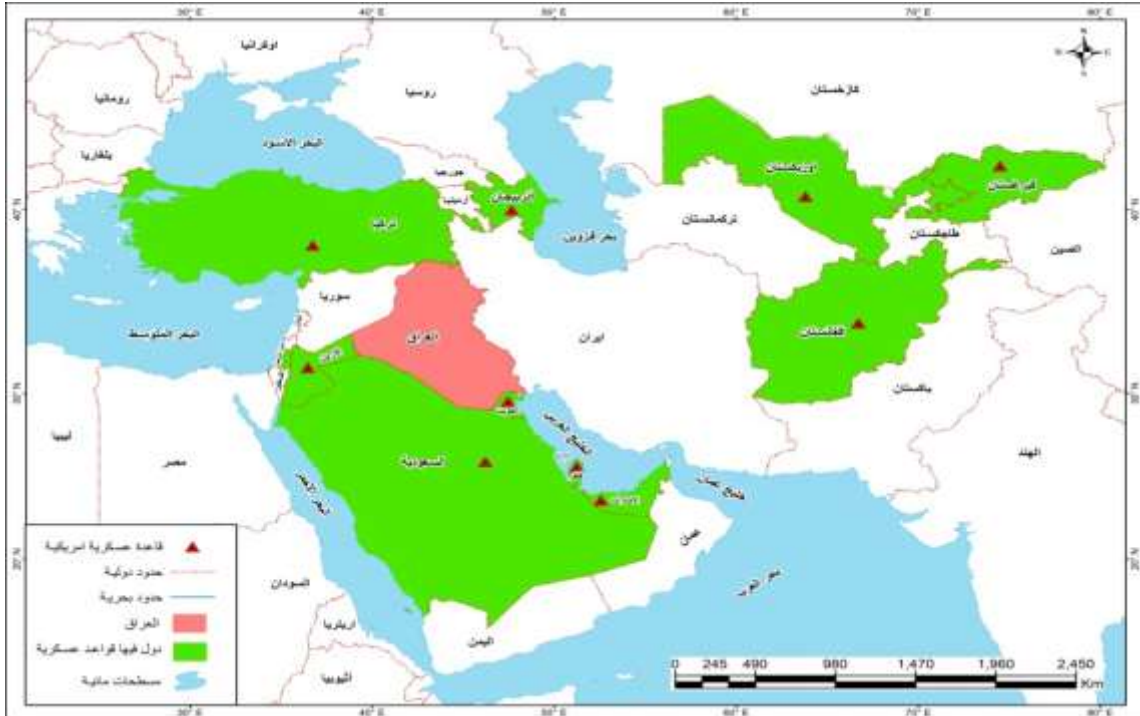
وقرغيزيا واذريجان) ثم تركيا واسرائيل والاردن في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي في المنطقة عامة والعراق خاصة^(٧)، الخريطة (٢).

ووفقاً لذلك مر العراق بعدة تحولات سياسية وفوضى عارمة عمت الدولة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة غياب الامن والاستقرار فضلاً عن الصراعات الداخلية بين النخب السياسية فيه، زد على ذلك ظهور الجماعات الارهابية وتزايد نشاطها في الدولة، علاوة على التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية العراقية^(٨). على إن الحراك الجيوبوليتيكي الولايات المتحدة الامريكية كان يحمل ابعاداً سياسية رئيسة يمكن اجمالها بالآتي^(٩).

١- إن تواجد القوات الامريكية في العراق سيؤدي الى محاصرة ايران من جهة افغانستان والعراق، وتقليص نفوذها في العراق وابعاد خطرهما عن دول المحور الاقليمي، فضلاً عن محاصرة سوريا الذي ستكون بوجه القوات الامريكية ناهيك عن اضعاف النفوذ الروسي فيها.

٢- يمتلك العراق موقعاً استراتيجياً بين القارات الثلاث (اسيا، افريقيا، اوروبا)، مما يجعله هدفاً كبيراً للولايات المتحدة لتحقيق مشروعها وجائزة ثمينة للقوى العظمى التي تسعى لضمه الى محاورها الجيوسياسية.

الخريطة (٢) القواعد الامريكية في المحيط الاقليمي للعراق حتى نهاية عام ٢٠٢٠



المصدر الباحثان بالاعتماد على: حسام سويلم، القواعد العسكرية الامريكية في اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤-٨٥.

٣- تهدف الولايات المتحدة الامريكية من احتلالها للعراق انشاء نظام سياسي تابع لها يفسح المجال امام تغيرات جيوبوليتيكية في منطقة الشرق الاوسط تمكنها من تنفيذ رؤيتها للصراع الفلسطيني الاسرائيلي الذي يعد اهم اهداف مشروعها الا وهو ضمان مستقبل الوجود الاسرائيلي في المنطقة.

٤- حرص الولايات المتحدة على احداث تغيير جذري في السياسة الخارجية لدول الشرق الاوسط من خلال ربطها بسلسلة تحالفات تضمن السطوة الامريكية في المنطقة^(١٠).

ولأجل تحقيق تلك الابعاد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سياسة اخضاع النظام السياسي في العراق وربطه بالسياسة الامريكية مباشرة، ابتداء من مجلس الحكم الى الحكومات التي تعاقبت على العراق بعد عام ٢٠٠٣، وليس ادل على ذلك من ان المناصب العليا في الدولة لا تسند الى اي شخصية إن لم تحظى بقبول من الولايات المتحدة الامريكية ناهيك عن وجود مستشارين امريكيين يعملون في جميع مؤسسات الدولة^(١١). ناهيك عن عملها على تحديد خيارات الشعب العراقي من خلال جعل كتابة دستور الدولة الدائم عن طريق مجموعة اشخاص يتم اختيارهم من قبل الولايات المتحدة الامريكية مدعومين بخبراء ومستشارين امريكيين يوجهونهم في كتابته، لكي يؤمنوا مصالحهم في الدستور فتكون مفاهيمه غربية في حماية حقوق الانسان ونظام سياسي يحقق اهدافهم في بقاء الدولة ضعيفة ومفككة، والسيطرة المركزية على النفط والتشجيع على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك يتم عرض الدستور على الشعب العراقي للتصويت عليه، فيصبح الشعب امام خيارين اما قبول الدستور واستعادة سيادتهم او رفضه والبقاء تحت الاحتلال الامريكي لمدة اطول، لكن تدخل المرجعية الدينية في النجف الاشرف بقيادة السيد السيستاني افشل تلك المخططات بإصراره على كتابة الدستور بأيادي عراقية منتخبه من قبل الشعب العراقي وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تسلم السلطة للعراقيين عن طريق حكومة منتخبة وليس معينة لينتهي بعدها الاحتلال الامريكي للعراق، لكن بريمر اخذ يبتدع الخطط الواحدة تلو الاخرى لكي يتجنب مطالب المرجعية الدينية العليا^(١٢).

أضف الى ذلك افادت الولايات المتحدة من الخلافات العقيمة بين القوى السياسية الموجودة في الساحة العراقية وعدم قدرتها على بلورة رؤى وطنية تجاه الاحتلال الامريكي للدولة فضلاً عن تنامي الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين في العراق إذ وصل الامر في وصف هذه المرحلة بمرحلة الزعامات في العراق وهذا ما ترغب به الولايات المتحدة كونه يمكنها من تحقيق مشروعها في الدولة^(١٣). كما قامت الادارة الامريكية بمغازلة الكرد عبر طرح رؤية قيام الدولة الكردية المستقلة في المستقبل إذ طرحت هذه الفكرة عبر تقرير قُدم الى الكونغرس الامريكي الذي نص على (إن الولايات المتحدة الامريكية يمكنها ان تعمل على قيام دولة كردية مستقلة في العراق تمهيدا لقيام دولة كردستان الكبرى) مما سيحقق اهداف المشروع الامريكي في العراق والمنطقة عن طريق ضمان وجود دولة حليفة لأمريكا والغرب والكيان

الصهيوني، زد على ذلك يمكن استثمار وتطوير مشاعر الملايين من الاكراد المتعاطفة مع امريكا في المنطقة، لأن الولايات المتحدة الامريكية تواجه الحقد والكراهية من قبل الشعوب العربية، فأشار التقرير ان الدولة الكردية سوف تتسع في المستقبل لتشمل مناطق الاكراد في ايران وسوريا وتركيا، التي سيصبح حليفاً استراتيجياً لأمريكا واسرائيل، وتشكل لها عمقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وسوقاً رائجاً لتصرف بضائعها ومنتجاتها في المنطقة^(١٤). على إن الهدف من بناء الدولة المزعومة هو بداية لتقسيم العراق وجعله في حالة صراع وتصادم مستمر تمكن الولايات المتحدة من التدخل تحت ذريعة حماية الامن والسلم في المنطقة^(١٥). بيد إن الممانعة الكبيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية من داخل العراق وخارجه (الاطراف الاقليمية والدولية) دفع بها الى استخدام اسلوب جديد في الهيمنة على العراق، عبر ربط الدولة بالاتفاقيات طويلة الامد وليس ادل على ذلك من عقد اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الدولتين التي استغلتهما الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها في الدولة^(١٦). وبعد فشلها في تنفيذ خطتها الاولى الخاصة بتقسيم الدولة لجأت الولايات المتحدة الى الخطة الثانية ألا وهي ديمقطة العراق وفق النموذج الامريكي ودمج نظامه السياسي بالسياسة الامريكية، إذ تعتقد انه سيكون قاعدة نموذجية لجميع شعوب المنطقة، لأنه يستطيع ان يصبح قيادة او نموذجاً للتغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط وسيكون عاملاً ايجابياً في عملية السلام مع اسرائيل^(١٧). كما عملت الادارة الامريكية على الغاء مظاهر السلطة في العراق وتغيير دوره الجيوسياسي في المنطقة، إذ تم تحويله الى دولة جديدة تعد مركزاً لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط^(١٨).

إن احتلال الولايات المتحدة للعراق حقق لها اهدافاً عدة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي، فقد ازال النظام السياسي المعادي لها الذي كان يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة، واعطى فرصة التواجد للولايات المتحدة في اهم رقعة جيوبوليتيكية في المنظور الامريكي لما تحمله من تأثيرات جيوسراتيجية من اجل ممارسة نفوذها وتأثيرها الفاعل على المناطق الحيوية لمصالح الولايات المتحدة جميعاً، سواء كانت تلك المصالح في الشرق الاوسط او اسيا الوسطى او جنوب اسيا، فضلاً عن المداخل والممرات البحرية والبرية التي يكون لها اهمية كبيرة في الصراع الدولي لتقليل من النفوذ الصيني والروسي والايراني في المنطقة^(١٩). زد على ذلك عقدت الولايات المتحدة الامريكية مع العراق عدة اتفاقيات في مجال السياسة والاقتصاد والأمن، هدفها الرئيس منع الدولة من مغادرة بيت الطاعة للولايات المتحدة الامريكية لأي سبب كان فجعلت من النظام السياسي الجديد في العراق الاداة والوسيلة لتحقيق المشروع الامريكي في داخل الدولة، لاسيما في تمرير المشاريع التي تخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها دون الاهتمام بمصالح الدولة والمواطن^(٢٠).

وعليه يمكن القول إن المشروع الامريكي في العراق حمل بعداً سياسياً تمثل بإقامة نظام سياسي تابع للسياسة الخارجية الأمريكية فضلاً عن إدماج اسرائيل وازالة الدول الممانعة لذلك الادماج واولها العراق وتطبيع العلاقات مع ذلك الكيان الغاصب، علاوة على تمكين الكيان الصهيوني ان يكون سيداً ومطاعاً من الكل وتكون الثروات جميعها مباحة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني وحلفائها التي تكون في مقدمتها النفط، وليس ادل على ذلك من تصريح الرئيس الامريكي بوش بما نصه (إن منطقة الخليج العربي برمتها لا تمثل عنهم اكثر من محطة وقود وجدت في هذه المنطقة لكي تخدم الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها)^(٢١).

تأسيساً على ما تقدم إن الهدف السياسي من المشروع الامريكي يتمحور حول إقامة نظام سياسي جديد في العراق بمقاسات امريكية يخدم المصالح (الصهيوي - امريكية) في العراق وجواره الجغرافي، علاوة على تهيئة ذلك النظام وتقبيد حراكه والدفع به الى التطبيع مع الكيان اللقيط اسرائيل على غرار ما قامت به الدول العربية الاخرى مثل البحرين والامارات وسلطنة عُمان ومصر والسودان والاردن من تطبيع علاقاتها مع اسرائيل، بيد إنها احتدمت بمتغيرات الداخل العراقي الراضية على اغلبها لوجود ذلك الكيان على الارض العربية فلسطين مما دفع الولايات المتحدة الى اعتماد تكتيكات اخرى للتعامل مع العراق تتركز بمجملها على الضغط وخلق الازمات امام صانع القرار في الدولة كي يذهب باتجاه التطبيع .

المبحث الثاني

الابعاد الاقتصادية للمشروع الامريكي

إن الابعاد الاقتصادية للمشروع الامريكي في العراق تكمن في خلق بيئة اقتصادية استثمارية حرة تعتمد على توظيف الموارد التي توجد في الدولة وجوارها الجغرافي، من خلال ربط دول العالم باتفاقيات في مجال التجارة والمال والاعمال والتبادل المشترك بينها، زد على ذلك فتح الاسواق التجارية والاقليمية وربطها عالمياً الذي يتم من خلال دعم الاقتصاديات الناشئة عن طريق القروض المقدمة من البنوك المخصصة لها، فيجعلها مفتوحة على جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل لتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة للمستثمرين التابعين للولايات المتحدة الامريكية من خلال تحديث الخدمات المصرفية وازالة الحواجز الكمركية، إذ يشكل الاقتصاد اهم المقومات التي يجب ان يقف عليها المشروع الامريكي لتفعيل الشراكات مع الدول الاقليمية والاوربية لما تمتلكه منطقة الشرق الاوسط من امكانات هائلة من الموارد الطبيعية كالمعادن والنفط والغاز او موقعها الجيواقتصادي الذي يربط القارات الثلاث الذي تدعم التبادل الحر للتجارة والاستثمار داخل وخارج الشرق الاوسط الكبير الذي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقه^(٢٢). لذلك كان هدفها من غزو العراق ليس من اجل اسلحة الدمار الشامل او محاربة الارهاب، بل كان كانت

ابعاده الحقيقية هي استعمار العراق والحفاظ على سيطرتها النفطية التي قامت بسرقة واستغلال بشكل يفوق التصورات، لذا يمكن القول إن السياسة الامريكية تعبر عن الثورة الراديكالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية التي تسعى الى اعادة بناء المنطقة وتنظيمها وفقاً لمشروعها الجديد بأهدافه العميقة الذي خطط له المحافظين الجدد منذ مدة طويلة تمتد الى مطلع ثمانينيات القرن العشرين^(٢٣).

لذا من الطبيعي ان تأخذ الابعاد السياسية للأحداث والتطورات الكبرى أهمية بارزة في بادئ الامر، لكن بعدها ستتراجع السياسة لكي يحل محلها الجانب الاقتصادي لان السياسة وسيلة تستخدمها الدول الكبرى للسيطرة على الدول الضعيفة من اجل الحصول على غايتها وهي السيطرة على الامكانيات الاقتصادية لتلك الدول، هذا ينطبق على ما فعلته الولايات المتحدة مع العراق، ويُذكر إن الاقتصاد العراقي قد تحمل وما زال يتحمل ضريبة الآثار السياسية التي يتعرض لها منذ عقود نتج عنها دمار شامل للاقتصاد ما بين الحربين (١٩٨٠-٢٠٠٣) إذ دُمرت قواه البشرية والمادية والمؤسسات الاقتصادية وهيكله العلمية وبناء الارتكازية نتيجة لتلك الحروب التي أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي^(٢٤).

أُضيف الى ذلك المخططات الدولية والاقليمية بقيادة الولايات المتحدة التي استهدفت العراق بعد عام ٢٠٠٣ بهدف السيطرة على ثرواته الاقتصادية الهائلة وادارتها باستخدام اسهل الطرق واقصرها، وذلك من خلال الشركات الاحتكارية وجعل المنطقة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، مما أدى الى تدهور الصناعة والزراعة في الدولة ناهيك عن الفساد المالي والاداري الذي استشرى بشكل كبير بكل مفاصل الدولة^(٢٥). لذا يمكن عد المصالح الاقتصادية القاعدة الاساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في العراق والمنطقة عامة التي تتمثل بالنفط والعلاقات التجارية معها، فضلاً عن اقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية فيها، مع اعطاء أولوية لصناعة النفط وعائداته النقدية وطرق استثماره بالدرجة الاساس التي تعدها المحور الاول لمصالحها في العراق لأنه يحتوي على ثاني اكبر احتياط نفطي في العالم^(٢٦). لذا قامت بربط العراق باتفاقية اقتصادية بعيدة المدى للسيطرة على السوق العراقية بشكل كامل، زد على ذلك لكي تضمن احتكار انتاج وتسويق النفط والغاز العراقي لأكثر من ثلث قرن قادم، فضلاً عن دمج اقتصاد الدولة بعجلة الاقتصاد الرأسمالي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها^(٢٧). ولأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في العراق اعتمدت الولايات المتحدة الاليات الاتية:-

اولاً- السيطرة على السوق العراقية

من المعروف إن من اهم الاهداف الرئيسية للاحتلال الامريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ هي السيطرة على الاقتصاد العراقي ووضعه تحت تصرف الادارة الامريكية، لذلك عملت على افراغ الاقتصاد العراقي من محتواه وتدميره من اجل اعادة بناءه حسب تطلعات الادارة الامريكية، إذ ركزت على كيفية احكام سيطرتها على مفاصل الاقتصاد العراقي من خلال غرس قيم النظام الاقتصادي الليبرالي في الدولة التي

تؤدي الى خصخصة السوق وريطة بالسوق العالمية الحرة^(٢٨). لأن خصخصة الاقتصادي تمكنها من تحريك شركات الاستثمار الاحتكارية التابعة لها للسيطرة على السوق العراقية فضلاً عن تحكمها بعقود التسليح والكهرباء والعقود الاستثمارية الخاصة بالبنى التحتية للعراق^(٢٩). علاوة على السيطرة على الاستيراد والتصدير في الدولة، وليس ادل على ذلك من عقود التسليح وتدريب القوات الامنية العراقية التي تتم عن طريق الولايات المتحدة إذ خولت نفسها ان تستورد المعدات والآلات التي تحتاجها القوات الامنية العراقية والسماح لشركاتها في العراق بالاستيراد والتصدير دون قيد او شرط ودون أي رقابة وتفتيش، فضلاً عن عدم فرض ضرائب على البضائع الامريكية في العراق^(٣٠). أضف الى ذلك قيام الولايات المتحدة بتدمير البنى التحتية والآلات والمعدات العسكرية بشكل كامل، لكي تعقد صفقات جديدة للتسليح مع العراق بعد الحرب لترفع ايراداتها المالية من هذا الجانب، فتم حسب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية رفع سقف المبيعات الامريكية من الاسلحة للعراق في عام ٢٠١١ ليصل الى ١٥ مليار دولار من مختلف انواع الاسلحة والمعدات والآلات والطائرات، الا انها لم تصل الدولة الا جزءاً يسيراً منها ناهيك عن شبهات فساد تدور حول هذه العقود وعدم صدق الولايات المتحدة من الايفاء بعهودها من تسليم الاسلحة للعراق كونها قوة الدولة وبالتالي تؤثر على مصالحها في العراق^(٣١).

صفوة القول إن الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة مع الدولة في المجال الاقتصادي وعقود التسليح تسعى من خلالها الى زيادة ارباحها عن طريق توسيع مشاريعها الاستثمارية في الدولة، ناهيك عن عدم مصداقيتها في تسليح الجيش العراقي بالرغم من استلام ثمن التسليح مقدماً ويمكن ارجاع ذلك الى إنها تعتقد إن تسليم هذه الاسلحة للعراق سيهدد صالحها في العراق والمنطقة.

ثانياً- السيطرة على مصادر الطاقة (النفط والغاز)

يحظى العراق بأهمية اقتصادية نتيجة امتلاكه للثروات الطبيعية الهائلة خاصة النفط الذي يعد عنصراً استراتيجياً في الدولة التي تعد احد اغنى دول العالم في الثروة النفطية، إذ يأتي بالمرتبة الثانية بعد السعودية من حيث احتياط النفط الخام، الذي لا تقتصر أهميته على كونه مجرد سلعة اقتصادية بل تكون ابعد من ذلك في منظور السياسة الامريكية، لذا سعت امريكا للسيطرة عليه ليس مجرد استمرار تدفقه بل تستخدمه من اجل التنافس والصراع في دائرة القوى الدولية كونه المحرك للقوة العسكرية والعجلة الاقتصادية الدولية ويسير السياسات ويدعم الميزانيات^(٣٢). إذ يعد النفط عماد الحياة الحديثة بالنسبة للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي غزت العراق من اجل السيطرة على ثروته النفطية الهائلة التي تشكل ربع الاحتياط العالمي فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به^(٣٣). أضف الى ذلك سعي الولايات المتحدة الى محاصرة الدول والقوى الناشئة التي تشكل خطراً واضحاً على مصالحها وموقعها الاحادي في العالم، فكان هدفها واضحاً تحقيق الامن القومي للولايات المتحدة وتأمين احتياجاتها من

الطاقة، فضلاً عن استمرارية هيمنتها على منابع الطاقة الذي يأتي من خلال الادراك الأمريكي للسيطرة على اهم المناطق الحيوية لمصادر الطاقة في العالم وفي مقدمتها العراق^(٣٤). لذا قامت الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق بإعداد قانون جديد للنفط والغاز بيدها واخذت تضغط على الحكومة العراقية واجبارها لتقرير هذا القانون الذي وصفته المصادر الأمريكية بالإيجابي، لكنه لم يمرر بسبب رفضه بالأغلبية في مجلس النواب العراقي لأنه يخدم المصالح الأمريكية أكثر من مصالح الدولة^(٣٥). كما قامت بأجراء عمليات مسح جيولوجي للأرض العراقية بحجة ان الأمم المتحدة طلبت ذلك المسح لتقدير الاحتياطات من النفط والغاز والمعادن الأخرى كالكبريت والفوسفات والزنبق وغيرها بهدف حصر النشاط الاقتصادي العراقي بيدها عن طريق الشركات التابعة لها فقط، فقد تم لمس ذلك بشكل واضح من خلال حفاظها على وزارة النفط دون غيرها والسيطرة على خرائط ووثائق ودراسات للحقول المكتشفة وعن كمية الاحتياطي التي يملكها العراق^(٣٦). ولعل هذه السياسة الأمريكية تمكن صانع القرار من تحقيق الاهداف التالية في العراق^(٣٧):-

- أ- حصر الاستثمارات الجديدة في القطاع النفطي والموارد الأخرى للشركات الأمريكية فقط.
- ب- رفع قدرات الابار النفطية المنتجة فعلياً من خلال دخول الشركات النفطية التابعة لها للاستثمار فيها.
- ت- العمل على جعل العراق عملاقاً نفطياً وبحجم انتاجي يتجاوز ستة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٧.
- ث- التحول في وجهتها من السعودية الى العراق للضغط على السعودية من جانب، ولإيجاد منافس للسعودية لكي يؤدي دور المنتج المتم للمعروض النفطي المرغوب فيه من جانب آخر.
- ج- تأمين جزء مهم من الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مناسبة، من شأنه ان يرفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في المستقبل في ظل تحرير التجارة العالمية.

اما الغاز الطبيعي فقد تعرضت منشآت تصنيع الغاز للتدمير من قبل لولايات المتحدة وحلفائها بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن عمليات التخريب والسلب التي تعرضت لها انابيب نقل الغاز من قبل التنظيمات الارهابية في عام ٢٠١٤ التي ابقت البنى التحتية للمنشآت الصناعية متدهورة في الدولة، ولم تدرج في قائمة الاعمال والمشاريع التي يتوجب على الشركات الاستثمارية الاجنبية اصلاحها بسبب سيطرة الولايات المتحدة على الشركات الاستثمارية واحتكارها، إذ عملت على وضع قوانين الامن والسلامة التي تمنع الشركات من ارسال مختصين لمعاينة المنشآت او اصلاحها على الرغم من محاولة وزارة النفط العراقية ارسال جميع الخطط لإتمام هذه المشاريع، لكن الولايات المتحدة تعرقل عمل الشركات لكي تحقق اهدافها ومصالحها من السيطرة المنشآت الصناعية بشكل كامل، ثم تعمل على تخصيصها وربطها بالسوق العالمية الحرة لكي تفرض سيطرتها على مصادر الطاقة في الدولة^(٣٨).

يلحظ مما تقدم إن البعد الاقتصادي كان حاضراً في المشروع الامريكي في العراق الذي يتمحور حول السيطرة على الاقتصاد العراقي المتمثل بمصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي الذي تعده امريكا بانه مستقبل قوتها الاقتصادية في العراق والمنطقة، الامر الذي يجعلها تتحكم في مستقبل العالم وقدراته الاقتصادية، فضلاً عن تحكمها في السوق العالمية، وعملها على ابعاد خطر الدول التي ظهرت حديثاً كقوى تنافسها في المنطقة من اجل السيطرة على الاقتصاد العالمي كالصين وروسيا، فضلاً عن ايران، علاوة على ذلك تحقيق الدمج الاقتصادي لإسرائيل مع الاقتصاديات المجاورة لها واولها العراق.

ثالثاً- السيطرة على المشاريع الاستثمارية الكبرى في العراق

عملت الولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠٠٣ على هدم مكونات الدولة بشكل كامل ومنع سيطرة الحكومة العراقية على الاقتصاد لكي تحكم سيطرتها على السوق العراقية وربطة بعجلة الاستثمار الاجنبي، علاوة على تسهيل دخول شركاتها لمسك التفاعلات الاقتصادية الخارجية للعراق فضلاً عن سيطرتها على البنية التحتية لخدمة الانسان والبناء والاعمار تحت رعاية الشركات الاجنبية التابعة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، فقد عملت على وضع خطط مالية لإعادة اعمار الاقتصاد العراقي واستثماره في خطين الاول يكمن في تحويل الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، اما الثاني يكمن في وجوب بناء اركان النظام الاقتصادي المتدهور وفق الرؤية الامريكية، وهذا يتطلب انشاء نظام مالي يتسق مع آليات اقتصاد السوق، اضافة الى ذلك اعادة بناء القطاعات الاقتصادية الاساسية في الدولة من قبل الشركات الاجنبية لتضمن سيطرتها عليها والتحكم في اقتصاد الدولة واستثماراتها للمشاريع الكبرى^(٣٩). ويُذكر إن اتفاقية الاطار الاستراتيجي نصت المادة العاشرة من اجراءات التعاقد (يجوز للولايات المتحدة الامريكية ان تختار المتعاقدين وان تيرم عقوداً بموجب القانون الامريكي لشراء المواد والخدمات في العراق الذي يشمل خدمات اعمال البناء والتشييد، تتعاقد الولايات المتحدة بالقدر الممكن مع الموردين العراقيين للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل افضل قيمة)، وهذه المادة تعكس السطوة الامريكية على السوق العراقية والتحكم بها فضلاً عن تحكمها بعقود الخدمات الاخرى كعقود الكهرباء والخدمات الاخرى، إذ بلغ حجم الواردات العراقية منذ عام (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) (٨٦٢.٨) مليار دولار^(٤٠). ولعل سعي الولايات المتحدة لإدخال الرأسمالية الى السوق العراقية وجعلها سوقاً حرة كي لا تتمكن الدولة من التحكم باقتصادها من الداخل، بل يرتبط بالتغيرات والتأثيرات من الخارج وهذا ما فعله الحاكم المدني في العراق بول بريمر عندما قام بإصدار قوانين تحظر فرض العديد من التعرفة الكمركية وتضع سقفاً لضريبة الشركات وضريبة الدخل إذ لايتجاوز ١٥%، فكانت انظارهم متجهة الى خصخصة القطاع العام والصناعات المملوكة للدولة واستثمارها لفرض سيطرتهم عليها التي كانت جزء من خطة ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش من البداية^(٤١).

خلاصة القول إن هدف الغزو الامريكي للعراق كان يحمل اهدافاً اقتصادية استعمارية فضلاً عن وضع المقدرات الاقتصادية للدولة تحت تصرفها كونها ترى بأن العراق من الدول ذات الاهمية الجيواقتصادية في المستقبل وانها تعده مصدراً مهما للإدارة الامريكية لتحقيق مستقبل اقتصادي مزدهر بالنسبة لها، لذلك قامت بالسيطرة على المشاريع الاستثمارية الكبرى ووضعتها تحت تصرفها، كمشاريع البنى التحتية وعقود الكهرباء والماء والنفط ولتسليح وغيرها، أضف الى ذلك دورها السلبي في قبل الصناعة العراقية لأنها اعتمدت بدرجة كبيرة على النفط أي احادية الاقتصاد، مما جعل الاقتصاد العراقي متذبذب عبر جعل العراق سوقاً حرة مفتوحة لجميع السلع والخدمات الاجنبية مما ادى الى اندثار الصناعة الوطنية لعدم قدرتها على منافسة الصناعات الاجنبية مما ينعكس سلباً على قوة الدولة ومكانتها.

المبحث الثالث

الابعاد الامنية للمشروع الامريكي

تعد الابعاد الامنية من أهم العوامل التي تؤثر على النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الانفلات الأمني الذي شهدته الدولة بشكل غير المسبوق، الذي تسببت به الولايات المتحدة من جانب ودول الجوار المتعاونة معها من جانب اخر فقد اصبح التحدي الأمني من اكثر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الدراسة، بل اصبح محوراً لظهور مشكلات اخرى في الوقت الذي تحاول فيه الدولة اكتشاف قدراتها على العمل في بيئة شديدة الخطورة من اجل خلق نظام سياسي يستطيع تحقيق متطلبات الشعب العراقي، إذ إن التحدي الأمني الأكبر الذي يواجه الانسان العراقي يتمثل في كيفية تحقيق الامن الانساني والمحافظة على حياة السكان في الوقت التي تزداد فيه الاوضاع سوءاً نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في الدولة^(٤٢).

ويذكر إن الرئيس الامريكي بوش الابن حينما وصل للحكم في عام ٢٠٠٠ كان معبأً بالحماس لتنفيذ المشروع الامريكي في العراق الذي صاغته مجموعة من المحافظين الجدد وقد أفاد من احداث ١١/ ايلول ٢٠٠١ كذريعة لتنفيذ ذلك المشروع فشنت حربها ضد افغانستان في العام نفسه، بعدها اخذت تخطط لغزو العراق وبالفعل تم ذلك في عام ٢٠٠٣ الامر الذي ادى الى ارباك المشهد الأمني في الدولة حتى نهاية مدة الدراسة^(٤٣). إذ إن الادارة الامريكية كانت تصر على غزو العراق للتصدي المبكر للخطر الذي يشكله العراق ضدها في المستقبل فيؤثر على مصادرها العسكرية في المنطقة، ومن ابرز الدوافع الامريكية لغزو العراق الآتي^(٤٤):-

- ١- تأكيد الهيمنة الامريكية على السياسة الدولية وازهار التفوق العسكري والقوة الطاغية التي تتمتع بها امريكا على المسرح العالمي، لتسجل حقها في التحرك لضرب أي دولة تهدد امنها ومصالحها ومكانتها العسكرية في العالم.
- ٢- العمل على فرض التوجيهات الامريكية الجديدة على دول الاتحاد الاوربي للحصول على الاعتراف بالإمبراطورية الامريكية الجديدة وتأثيرها على تغيير موازين القوى في العالم والسيطرة عليها.
- ٣- توجيه رسالة لكل من روسيا والصين بجدية الولايات المتحدة في ان تكون القوة الامبراطورية العظمى الوحيدة في العالم بلا منافس في تنفيذ اهدافها في المنطقة العربية واسيا الوسطى التي تمثل مصدر الطاقة من اجل تحقيق المشروع الامريكي في الشرق الاوسط.
- ٤- فرض العزلة على ايران وتطويقها والتلاعب بميزان القوى الداخلية بما يفرض عليها اما الازدعان للسينايو الامريكية في المنطقة او التعاون معه او الضغوطات والعقوبات الاقتصادية.
- ٥- حماية اسرائيل ومنحها ضمان من الولايات المتحدة الامريكية بجعلها القوة الاقليمية الكبرى في الشرق الاوسط والحليف الاستراتيجي الوحيد لها .
- ٦- تثبيت القواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي بصورة دائمة وركيزة اساسية لوجودها العسكري ليس فقط في الخليج العربي وانما في الشرق الاوسط بأكمله والمربع الذي يقع العراق في قلبه، لكي تفرض سيطرتها عليها بالكامل.
- ٧- ان الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية في العراق يمنحها القوة والقدرة على احتواء الدول المعادية والغير صديقة لها ومواجهتها، انطلاقاً من موقع العراق الاستراتيجي، هذه الدول هي ايران وسوريا لأنها تنوي استهدافهم فتعد ايران احد الدول الاساسية ضمن (محور الشر) اضافة الى ذلك الخلافات السياسية الواسعة بين الولايات المتحدة وسوريا، فأنها تحاول حماية مصالحها وامنها في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص.

منذ الايام الاولى لسيطرة الولايات المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣ قامت بحل الجيش والاجهزة الامنية وعملت على اعادة تشكيل الاجهزة الامنية وفق اسس مغايرة تماماً عما كانت عليه سابقاً، اذ قامت الولايات المتحدة بربط الجهاز الاستخباري بشكل كامل ومحكم بعناصر الجهاز الاستخباري الامريكي، إذ تم الاعتماد على اشخاص عراقيين ذو خبرة في العمل الذين تربوا في احضان (CIA) اثناء خروجهم في زمن النظام السابق^(٤٥). وهذا يعني ان امن الدولة العراقية دخل ضمن الدائرة الامنية التي تخدم امن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية وان سياسته الامنية قد خطط لها منذ زمن بعيد لتكون ضمن السياسة الامنية الامريكية^(٤٦). ولتقييم الدور الامني الامريكي في العراق سيتم تناول الموضوعات الآتية:-

اولاً- الوجود العسكري الامريكى في العراق

إن ما بذلته الولايات المتحدة الامريكية من جهود طويلة تلك الفترة منذ سبعينيات القرن العشرين الى احتلال العراق، فقد كانت على ادراك عميق للقيمة الاستراتيجية والجيوسراتيجية للعراق، إذ يعد معظم صناع القرار السياسي الامريكى إن العراق يشكل الحلقة الالهة والاقوى من بين الدول العربية والمحدد لمصالحها في المنطقة، لذا قامت باحتلاله واخذت تخطط لوجودها العسكري فيه لأطول مدة ممكنة علاوة على بناء قواعدها العسكرية في الدولة^(٤٧). علماً إن عدد القوات الامريكية في العراق قدر بين (١٠٠-١٥٠) ألف عسكري في عام ٢٠٠٣، ارتفع في عام ٢٠٠٧ ليصل الى (١٧٠) ألف عسكري بينما انخفض عدد قواتها في عام ٢٠١٠ الى ما يقرب (٥٠) ألف بضمنها قوات التحالف الدولي نتيجة انسحاب معظم القوات الامريكية حسب الاتفاقية الاستراتيجية العراقية- الامريكية، اما خلال مدة توسع التنظيمات الارهابية في العراق (٢٠١٤-٢٠١٧) فقد طلب صانع القرار السياسي العراقي مساعدة القوات الامريكية بأرسال قوات اضافية إذ وصل العدد في عام ٢٠١٧ الى خمسة آلاف عسكري، اما منذ عام ٢٠١٨ الى نهاية مدة البحث فقد ابقى البنتاغون حوالي (٥٢٠٠) عسكري منتشراً في القواعد العسكرية في الدولة، باقتراح من رئيس الولايات المتحدة ترامب، لحماية مصالحها فضلاً عن مراقبة التحركات الايرانية^(٤٨).

عمدت الولايات المتحدة الى توظيف سياستها الامنية في العراق من اجل حماية مصالحها الحيوية فيه، عن طريق توظيف قواتها المتواجدة في الدولة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية علاوة على اتجاهها نحو فرض وجود عسكري امريكى بشكل مباشر في العراق من اجل ضمان التفوق العسكري في هذه المرحلة، زد على ذلك حماية امن اسرائيل عن طريق تأثير اللوبي (الصهيوني- اليهودي) في الولايات المتحدة الامريكية^(٤٩).

ثانياً- الصيغة المقترحة للوجود العسكري الامريكى في العراق

لقد حدد التقرير المشترك الصادر من وزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون) المقدم الى الحكومة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش في ٢٠ كانون الاول / ٢٠٠٣، الذي يوضح إن المعالم والاسس الرئيسية للوجود العسكري الامريكى في العراق، وعلى النحو الآتي^(٥٠):

- ١- يجب على الولايات المتحدة ان تحدد معالم النظام السياسي المستقبلي للعراق، بما يضمن وجود اصدقاء الولايات المتحدة الامريكية في مراكز مهمة في الدولة العراقية الجديدة.
- ٢- عدم التسرع في سحب قواتها المسلحة من المدن المتمركز في مناطق بعيدة عنها، لأنها سوف تشكل اهداف سهلة للإرهابيين او المقاومة الوطنية إذا كانت القوات قريبة من المدن او القصبات، فهذا يؤدي بدوره الى اختلال الامن في المدن العراقية الكبرى وبالتالي يؤثر على اخراج القوات الامريكية منها.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

- ٣- الابقاء على الوجود العسكري الكبير في العراق إذ يضمن النفوذ الامريكي هناك ولا يسمح بإعادة العراق الى سياسته السابقة المعادية للولايات المتحدة الامريكية.
- ٤- ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة وفق اسس تم الاتفاق عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، بعد تأسيس الحكومة وفق الدستور المزمع وضعة للدولة وتشمل الاتفاقيات في الجوانب الامنية والدفاعية.
- ٥- توسيع السفارة الامريكية وجعلها عبارة عن (الحكومة الخفية للعراق)، وقد حدد عدد الدبلوماسيين الذين سوف يعملون بها لا يقل عددهم عن (٣٠٠٠) امريكي في كافة الاختصاصات والمجالات بما فيهم حماية الامن الداخلي للدولة.

إن المعطيات التي طرحها التقرير تشير بشكل لا لبس فيه إن الولايات المتحدة لن تغادر العراق على المدى المنظور والمتوسط بعد ان تمكنت من السيطرة عليه وفرض حضورها العسكري بشكل مباشر وفعال، لذا فان حقيقة الوجود العسكري الامريكي في العراق والمدة التي سيستغرقها ستكون طويلة الامد بغض النظر عن من يصل الى الرئاسة الامريكية سواء بقى النظام الجمهوري في سدة الحكم او استوى النظام الديمقراطي على سدة الحكم للولايات المتحدة الامريكية^(٥١).

ناقلة القول يتلخص البعد الامني للمشروع الامريكي في العراق بأن الولايات المتحدة كانت تخطط منذ زمن بعيد لاحتلال الدولة واحكام سيطرتها عليها، علاوة على اتخاذها موقعا لقواعدها العسكرية الجديدة في المنطقة التي تؤمن مصالحها، فضلاً عن حماية امن اسرائيل المتسق مع الامن القومي الامريكي ولأجل تحقيق هذا البعد عملت على اتخاذ التدابير الجيوسياسية في العراق مثل عدم الاستعجال بمغادرة العراق مع ابقاء عدد كافي من قواتها المسلحة في الدولة، فضلاً عن توسيع عدد كادر سفارتها لتكون الاكبر على مستوى العالم.

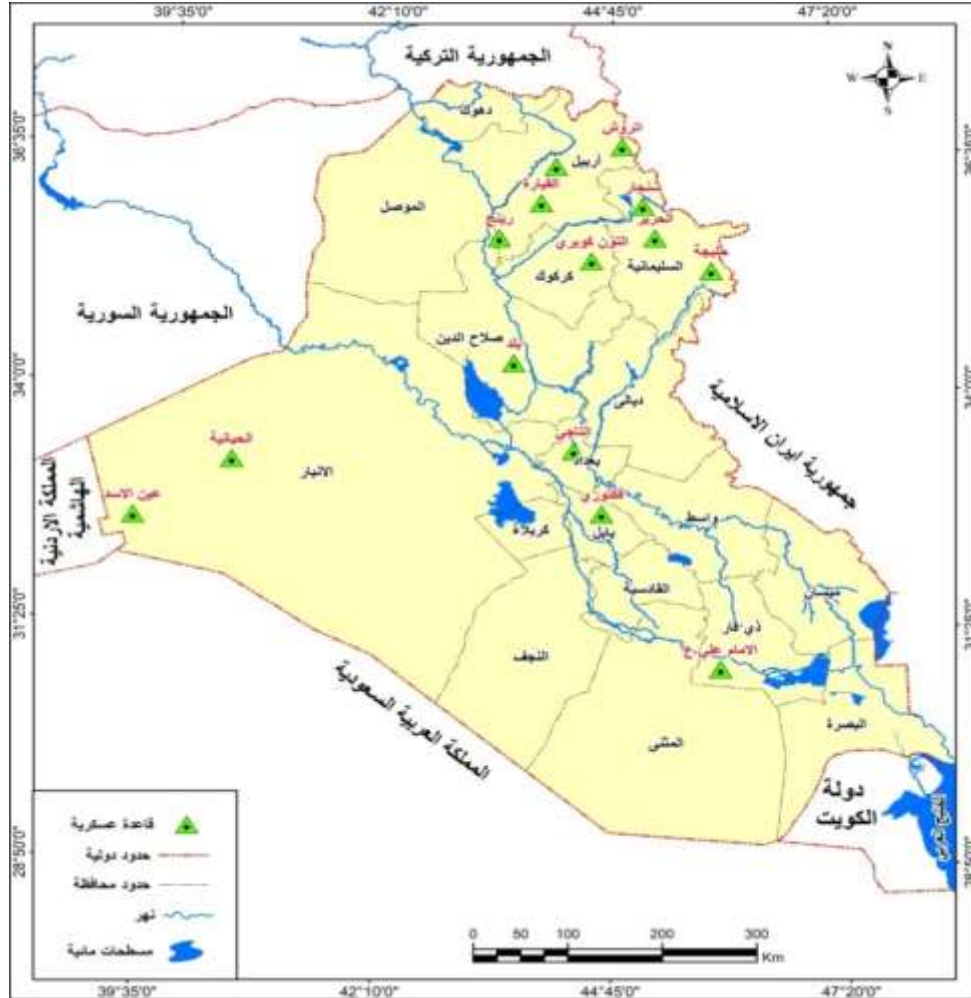
ثالثاً- اقامة القواعد العسكرية في العراق

إن تداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة على العراق ادت الى تحول كبير في الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط والخليج العربي، فعملت على توسيع نطاق التسهيلات العسكرية التي تقدم للقوات الامريكية في المحطات والقواعد والموانئ والمعسكرات في غالبية الدول التابعة لسياستها الخارجية، إذ يضمن لها تسهيلات استخدام اجوائها وزيارة المعسكرات والموانئ وعمليات النقل والانتشار في المنطقة، ولأجل ادامة الدعم اللوجستي اخذت تعمل على زيادة قواعدها العسكرية بشكل كبير جداً ليصل الى (٨٠٠) قاعدة ما بين برية وجوية وبحرية تشكل مراكز عسكرية مكتملة للعمليات التي يحتمل وقوعها او الاخطار التي تهددها، على إن هذه القواعد وانتشارها لم تكن تستخدم للعمليات العسكرية فقط انما يوجد فيها قيادات مركزية، الامر الذي يدل على انها ليس لمواجهة الارهاب فقط كما تزعم

الولايات المتحدة وحلفائها، بل انها تخطط الى احكام قبضتها على العالم^(٥٢). لذا فان احتلالها للعراق يُعد هدفاً استراتيجياً اولياً لها، ناهيك عن تخطيطها للبقاء في الدولة ونشر قواعد عسكرية اضافية فيها وهي بذلك تحاول نقل مركزها العسكري من دول الخليج الى العراق، لمواجهة التحديات الجديدة التي تعترض مصالحها، فعلى الرغم من وجود الكثير من القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة لكنها ترى ان يكون العراق الصخرة التي سوف تستعرض عليها قوتها واقامة القواعد العسكرية والاستخباراتية في الدولة كونها تمكنها من اقامة حكومة عراقية موالية لها^(٥٣). وتجدر الاشارة الى صدور وثيقة من البننتاغون في ٢٠ تموز من عام ٢٠٠٣ تصور مستقبل الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط والعراق، فقد ذكرت الوثيقة (ان الوجود العسكري الامريكي في العراق يكون بصيغة القواعد الدائمة، يتم انشائها بعد اعادة السيادة للعراقيين ويكون شرطاً من شروط اعادة السيادة الى العراق) وانهاء الاحتلال الامريكي من الناحية الواقعية وتزامناً مع صدور هذه الوثيقة تسربت معلومات من وزارة الدفاع الامريكية عام ٢٠٠٣ بإقامة اربعة قواعد عسكرية امريكية في منطقة الدراسة لتيتمح لها التواجد العسكري بشكل دائم في المنطقة، كما نشرت الولايات المتحدة على موقعها الخاص بالبيت الابيض في عام ٢٠٠٧ وثيقة اخرى تبين خلالها التوجه الاستراتيجي لأمريكا لإعلان مبادئ علاقة تعاون وصداقة طويلة الامد بين الدولتين التي وقع عليها الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي^(٥٤). وتجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة اقامت (١٤) قاعدة عسكرية في العراق وهذه القواعد هي مطار القيارة العسكري الذي يقع جنوب مدينة الموصل، وقاعدة في كردستان قرب سنجار ومنطقتي اتروش والحريز، وقاعدتين في مدينة حلبجة السليمانية التي تكون قريبة من الحدود الايرانية، وقاعدة التون كوبري في محافظة كركوك، وقاعدة كركوك(رينج) التي تعد بمثابة معسكر للتدريب والتأهيل، وقاعدة عين الاسد والحبانية في محافظة الانبار، وقاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين التي تمثل مركزاً للتحكم بطائرات(f16)، كذلك قاعدة في معسكر التاجي شمال بغداد، ايضاً تمثل معسكراً للتدريب والتأهيل، فضلاً عن قاعدة فكتوري (النصر) في مطار بغداد الدولي وقاعدة الامام علي في ذي قار^(٥٥)، الخريطة(٣).

خلاصة القول ان الادارة الامريكية تخطط للبقاء اطول مدة في الدولة إذ يبدوا ذلك واضحاً من خلال التقرير المشترك، الذي يحدد صيغة الوجود الامريكي في الدولة، على شكل قواعد عسكرية منتشرة في جميع انحاء العراق لتفرض سيطرتها عليه، بذريعة تدريب وتأهيل القوات الامنية ومساعدتها على بسط الامن واستقرار الدولة ومحاربة التنظيمات الارهابية والحد من النفوذ الايراني فيه، لكن الحقيقة عكس ذلك فأن نواياهم الخبيثة تهدف الى تفتيت الدولة واضعاف القوات الامنية وتفككها لتطبيق مشروعها الجيوبوليتيكي.

الخريطة (٣) القواعد العسكرية الامريكية في العراق



المصدر من عمل الباحثان اعتماداً على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على:

<https://m.arabi21.com/Story/1234907->

رابعاً- تغيير العقيدة العسكرية للجيش العراقي

يمكن تعريف العقيدة العسكرية بأنها (مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية الهادفة الى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم وفنون الحرب لتحديد واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية)^(٥٦). وتقع مسؤولية بناء العقيدة العسكرية على عاتق وزارة الدفاع الدولة لأنها تعد ملاذ السياسة الاخير، وقد شهدت العقيدة العسكرية العراقية منذ تأسيسها في بداية خمسينيات القرن الماضي تطورات هامة خاصة بعد انضمام العراق الى حلف بغداد في عام ١٩٥٥، فاصبح الجيش العراقي جزء من منظومة الدفاع الغربي لكنها انتهت مع انتهاء العهد الملكي، وبعد عام ١٩٥٨ اخذت الدولة

العراقية تسعى الى بناء قدراتها العسكرية وتطويرها على اسس حديثة واساليب جديدة في التدريب فاعتمدت على الدول الصديقة في التسليح والتدريب والتجهيز بالمعدات والآلات الحربية، بيد إن تلك العقيدة تغيرت في مدة حكم النظام البائد الى العقيدة الحزبية للدفاع عن النظام البعثي وبعد دخول العراق الى الكويت في عام ١٩٩٠ اخذت الولايات المتحدة تفكر في تغيير النظام السياسي العراقي وتغيير عقيدته العسكرية وتكوين عقيدة جديدة للجيش العراقي موالية لها^(٥٧). وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ فقام رئيس سلطة الائتلاف المؤقت (بول بريمر) بإصدار قرار بإلغاء المؤسسة العسكرية العراقية بجميع اصنافها ودوائرها دون الاشارة الى اعادة تشكيلها مستقبلاً، مما اضر باستقرار الدولة وامنها نتيجة اشاعة الفوضى والسلب والنهب وانتشار السلاح ونتيجة تزايد مطالبة العراقيين بضرورة ايجاد قوة امنية عراقية قررت الادارة الامريكية تشكيل النواة الاولى للقوات المسلحة العراقية من سرايا الدفاع الوطني ثم سرايا الحرس الوطني ثم دمجتها وكونت اول لواء للتدخل السريع بعد الاحتلال واستمر الحال الى ان تشكل الجيش العراقي والقوات المسلحة بكافة اصنافها وفق عقيدة عسكرية جديدة وفق الرؤية الامريكية^(٥٨). فمن هنا جاءت العقيدة العسكرية الجديدة للجيش العراقي وفقاً لمتطلبات ومصالح الولايات المتحدة في منطقة الدراسة^(٥٩).

خامساً- تحجيم الامكانات التسليحية للجيش العراقي:

معظم الدول تعمل على تطوير اليات الدفاع عن اراضيها وحدودها كافة، إذ إن القوة الجيوستراتيجية لا تتردد في استخدام الخيارات العسكرية الرادعة المدعومة بالسلاح الرادع، من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية لحماية اهدافها ومصالحها، إذ يلحظ المهتمون بالشؤون السياسية العالمية ان تطوير العالم للتكنولوجيا والمراقبة الفضائية، من خلال استخدام توابع ذات مرئيات عالية الدقة والوضوح المكاني مثل مرئيات التابع الصناعي (ايكونس) و(كويك برد)، الذي جعل للجيوستراتيجية بشقيها العسكرية والمدنية بعداً فضائياً هاماً، لأنها تعطي الدقة والتفصيل لمختلف العمليات^(٦٠). فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها تعمل على عدم جعل العراق قوة عدائيه لها كما كان في السابق، بل تهدف الى بناء عراق هش وضعيف، ومنعه من انشاء جيش قوي لكي لا يستطيع ان يهدد مصالحها او يهدد حلفائها من الدول المجاورة للعراق^(٦١).

فقد كانت الدولة قبل عام ٢٠٠٣ تمتلك امكانيات عسكرية مناسبة ومؤثرة في المنطقة، فقد بلغ عدد الدبابات (٦٣٠٠) دبابة وما يقرب (١١) الف عربة نقل مدرعة، وحوالي (٥٠٠٠) قطعة مدفعية وراجمات صواريخ متعددة الفوهات، فضلاً عن وجود حوالي (٤٠٠) منصة صواريخ (ارض- ارض) وما يزيد عن (١٠٠٠) قاعدة صواريخ للدفاع الجوي، زد على ذلك وجود (٨٠٩) طائرة حربية و(٣٠٠) طائرة هليكوبتر هجومية، و(٢٥٠) طائرة للنقل، الجدول(١) لكن هذه الامكانات والقدرات العسكرية دمرت

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

معظمها في حرب الخليج الثالثة ولم يبق منها الا الشئ القليل، الامر الذي اثر على الجيش العراقي وجعل قدرات بناء جيش جديد مكلف اقتصادياً ومعقداً فنياً نتيجة لشدة تعقيد النظام الدولي، زد على ذلك صعوبة استيراد السلاح نتيجة عرقلة بعض القوى الاقليمية والدولية لذلك، لأنها تريد العراق ان يبقى ضعيف وواهنأ جيوبوليتيكا، بالرغم من الضغط الامريكي

الجدول (١) القدرات العسكرية العراقية قبل عام ٢٠٠٣

ت	النوع	اجمالي القوة العراقية
١	المقاتلين	مليون جندي منهم ١٥٠ ألف حرس جمهوري
٢	التشكيلات	٥٠ فرقة من الجيش منها عشر فرق حرس جمهوري
٣	الدبابات	٦٣٠٠ دبابة منها ١٣٠ مع الحرس الجمهوري
٤	العربات المدرعة	١١ ألف من بينها ١٥٠٠ لدى الحرس الجمهوري
٥	قطع مدفعية وراجمات صواريخ	٥٠٠٠
٦	منصات صواريخ	٤٠٠
٧	قواعد صواريخ الدفاع الجوي	١٠٠٠
٨	الطائرات القتالية	٨٠٩
٩	طائرات الهليكوبتر الهجومية	٣٠٠
١٠	هليكوبتر نقل	٢٥٠

المصدر/الباحثان بالاعتماد على التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١٠-٢٠١١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠٧.

حاول صانع القرار العراقي تحسين القدرات للجيش عبر زيادة الانفاق العسكري الذي بلغ زهاء (٢,٨٢٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ارتفع الى (٧.٦٥١) مليار دولار في عام ٢٠١١، ثم الى (٧,٥٩٨) مليار دولار في عام ٢٠١٩، أي بنسبة (٣,٢%) من الناتج المحلي الاجمالي للدولة للعام نفسه، الجدول (٢) والشكل (١)، بيد إن ارتفاع نسب الانفاق العسكري لم تحدث تغييراً على مستوى القدرات القتالية.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

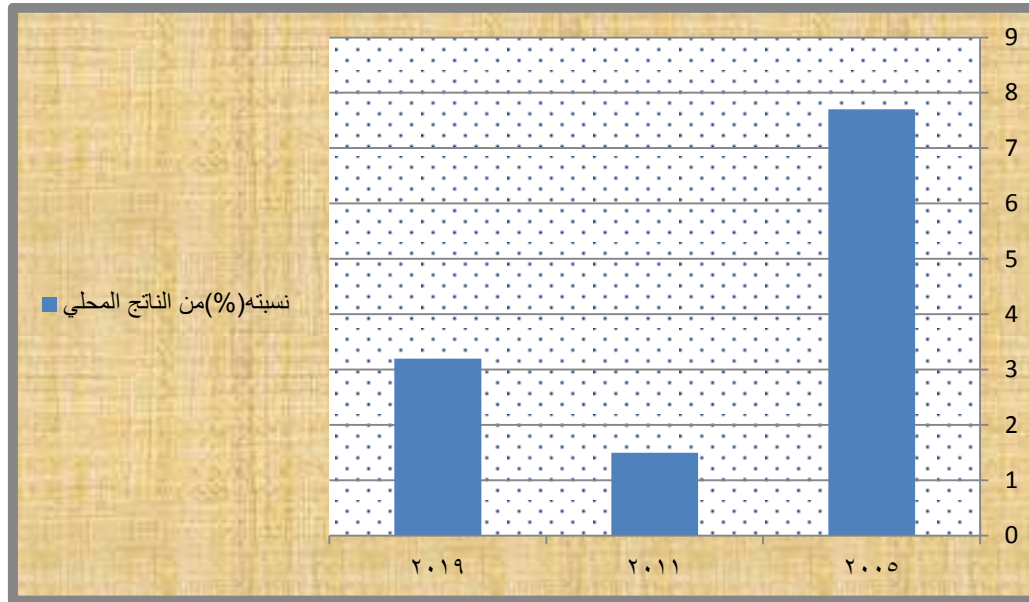
الجدول (٢)

حجم ونسب الانفاق العسكري العراقي من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١١-٢٠١٩)

ت	السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	الانفاق العسكري مليار دولار	نسبته(%) من الناتج المحلي
١	٢٠٠٥	٣٦,٢٤٣	٢,٨٢٠	٧,٧
٢	٢٠١١	١٥٣,٠٣٢	٧,٦٥١	٥,١
٣	٢٠١٩	٢٣٥,١	٧,٥٩٨	٣,٢

المصدر/ من عمل الباحثان بالاعتماد على - لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ١٠٥.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الاولى السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠٢٠، ص ٦.

الشكل (١) نسبة الانفاق العسكري العراقي من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١١-٢٠١٩)



المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (٢).

إذ إن حصل عليه العراق هو (١٤٩) دبابة و (١٠٤٤) مركبة مشاة مدرعة وهي امكانات قليلة امام امكانات دول الجوار الجغرافي^(٦٢). أضف الى ذلك إن الولايات المتحدة لم تلتزم بوعودها بتسليح الجيش العراقي وباقي الاجهزة الامنية بل تركتها هشة واهنة مما سمح بتسلل عناصر وتنظيمات ارامية مختلفة من خارج الحدود الى العراق، حتى بات العراق ساحة رئيسة لمواجهة الارهاب^(٦٣). إذ عاشت الدولة أخطر مراحل وجودها نتيجة سيطرة التنظيمات الارهابية بمساعدة الولايات المتحدة على ثلث الاراض العراقية وما

صاحبها من انهيار في المنظومة الامنية والوحدة الوطنية والعزلة الاقليمية مع جواره الجغرافي^(٦٤). لم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحد لا بل عملت على ضرب المنظومة العسكرية العراقية عبر زجها في حروب استنزافية مثل ادخال تنظيم داعش للعراق عام ٢٠١٤ الذي سيطر على ثلث مساحة الدولة وهذا يعود الى إن الجيش قد انشغل بمشكلات الامن الداخلي وابتعد عن مهامه الرئيسية حماية الحدود من الاخطار الخارجية^(٦٥). وهذا ما ارادته الولايات المتحدة الامريكية وخطت له، وتجدر الاشارة الى إن اضعاف القدرات العسكرية العراقية جعلت من الدولة ساحة للاعتداءات الخارجية وليس ادل على ذلك من انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية اكثر من مره وبنائها قاعدة عسكرية داخل الاراض العراقية علاوة على قيام اسرائيل بضرب مقرات الجيش والحشد دون وجود ردة فعل امريكية كونها ملزمة بالدفاع عن العراق بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي، وهذا يعكس رغبة الولايات المتحدة في الابقاء على العراق ضعيفاً لان تعزيزه بإمكانات القوة تمكنه من الاستغناء عن الولايات المتحدة في حراكه الداخلي والخارجي^(٦٦).

ناقلة القول إن الولايات المتحدة اسست الجيش على أسس طائفية وحزبية مما اضر بالمؤسسة العسكرية في الدولة، علاوة على عدم مصداقيتها في تسليح الجيش وباقي الاجهزة الامنية بالرغم من استلامها لمبالغ عقود التسليح، ناهيك عن تغير العقيدة العسكرية العراقية وفق المقاسات الامريكية مما ادى الى تراجع الدور القتالي للجيش وليس ادل على ذلك من حرب داعش التي انهارت امامها المؤسسة في الدولة .

المبحث الرابع

الابعاد الدينية للمشروع الامريكي

ثمة ابعاد دينية حركت صانع القرار الامريكي لاحتلال العراق إذ عمل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة على اقناع المحافظين الجدد بضرورة استرجاع تاريخهم في العراق واعدوها حجة كافية للسيطرة على العراق لاسيما إن اسفار العهد القديم تتيح لهم اقضاء الاخر وتدميره دينياً وسياسياً وعسكرياً، لذا عملوا على تفعيل بعض نصوص التوراة التي لها علاقة باليهود وكيفية السيطرة على الشعوب وابدانهم كما ورد في سفر التثنية الإصحاح(٢٠) إذ يقول (ولكن اهلكهم إهلاكاً كلهم بحد السيف الحيثي والاموري والكنعاني والفرزي والحوابي واليابوسي كما اوصاك الرب)، وعليه لا يوجد مانع اخلاقي يمنع الاحتلال مادام الدين يقر بذلك حسب رؤيتهم^(٦٧). ولعل سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الابن قامت على اساس فكر ديني متشدد وليس ادل على ذلك من تصريح البيت الابيض عقب احداث ١١/٩، فقد صرح بيل بينت في ظل الصدمة الامريكية (اننا في صراع بين الخير والشر وان الكونغرس يجب ان يعلن الحرب على الاسلام المجاهد وينبغي استخدام القوة ساحقة والعراق دولة تستحق الهجوم) علاوة على ضغط التيار المسيحي المتصهين على صانع القرار الامريكي من اجل التعجيل بالهجوم على

الاهداف الاسلامية المحددة ومنها العراق^(٦٨). وتشير معظم الدراسات الامريكية للدور الذي لعبته المعتقدات والنبوءات الدينية لدى إدارة بوش في حربه ضد العراق عام ٢٠٠٣^(٦٩). ومن اهمها معركة (هرمجيدون) التي ستكون المسرح لأكبر حرب في تاريخ البشرية يقتل فيها ملايين من البشر، نتيجة مشاركة جميع الحضارات فيها وبعدها تحين الساعة لنزول المسيح الذي سينقذ الانسانية من الاندثار وقيام مملكة السلام الألفية، التي ذكرت في اسفار العهد الجديد(إنجيل يوحنا) الذي يعد اعظم كتاب عن الانجيليين، فقد استغله المحافظين الجدد وتفسيره بما يلائم مصالحهم السياسية والدينية، زد على ذلك اطلاقهم مصطلح محور الشر على العالم الاسلامي التي سيقودها(المسيح الدجال او النبي الكذاب) كما جاء في اسفار يوحنا، او ما يطلق عليها قوات ملك الشرق التي تمثل التحالف الاسلامي الذي يسعى الى قتل ثلث البشر قبل مواجهة قوات ملك الشمال التي تمثل(القوى الغربية والصليبية)، فاذا التقى الطرفان تحدث معركة نهاية التاريخ، عندها ينزل المسيح لنصرة قوات ملك الشمال(التحالف الصليبي) وحسم المعركة لصالحهم وينقذ العالم من قوات ملك الشرق(التحالف الاسلامي) وفق ما جاء في اسفارهم التي اخذوا يطبقونها من اجل السيطرة على العالم وتنفيذ مشروعاتهم الكبير في الشرق الاوسط^(٧٠). لذا احتلت كلمة (هرمجيدون) اهمية كبيرة عندهم لكثرة ورودها في اسفار يوحنا الذي قدم لهم الصورة الكاملة عن هذه المعركة النهائية وكيفية نزول اربعة ملائكة في نهر الفرات وقدم جيش الشرق الذي يبلغ عدده(مائتي ألف ألف) محارب إذ يمتطون الجياد التي تنفث ناراً ودخاناً وكبريتاً فيتجه نحو الغرب ويغزو ويدمر معظم مناطق العالم المأهولة قبل ان يصل الى نهر الفرات الذي سيجف وتتمكن القوات من عبوره باتجاه اسرائيل^(٧١).

وعليه يمكن القول إن المشروع الامريكي في العراق لم يأتي من فراغ بل انه حالة من الاتساق والتلائم بين احداث الماضي ومعطيات الحاضر والمستقبل لتعظيم مكاسب وتوسيع نفوذ الصهيونية في المنطقة لأحياء مشروعها الفكري الذي تحيط به عوامل معقدة ومتشابكة فيتوجب عليها السير على قاعدة فكرية لكي يتم انجازه مع الوقت للوصول الى الاهداف المرسومة واعادة نشر الديانة اليهودية وسيطرتها على كل الاديان كما كانت في السابق^(٧٢).

يعتقد معظم القادة الجدد في اليمين المسيحي ان الكتاب المقدس يتنبأ بعودة المسيح الحتمية مرة اخرى بعد الحروب النووية العالمية او الكوارث الطبيعية التي تحدث للعالم، زد على ذلك الانهيار الاقتصادي والفوضى في المجتمعات نتيجة هذه الاحداث، فقد أمن معظم رؤساء الولايات المتحدة بهذه النبوءات مثل (ريغان وبوش الابن)، ويعتقدون ان احتلال العراق له اهميته ومكانته الخاصة في كتب المسيحيين، التي تدل على ان خروج المسيح من جديد يجب ان يحيط به الذهب النقي الخالص، فيكون ذلك في دولة قريبة من اورشليم (القدس حالياً)، إذ اكتشفوا إن هذه الخصائص موجودة في العراق علاوة

على اعتقادهم إن الملك الذي سيدمر الدولة الاسرائيلية هو بابل^(٧٣). وبالتالي فإن الدول الاسلامية عامة والعراق خاصة من وجهة نظرهم يمثل الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالحهم في الشرق الاوسط وانه يهدد ايضاً مستقبل اليهود في تلك المنطقة إذا استيقظت الروح الاسلامية من جديد، لذا اتجهت انظارهم واهتمامهم في تفكيك الامة الاسلامية والقضاء عليها من خلال تحولها الى طوائف وممل ومذاهب واقوام لكي يبعدوا هذا الخطر عنهم وتمكينهم من تحقيق اهدافهم في الدولة وجوارها الجغرافي، وهذا ما صرح به الرئيس الأمريكي جورج بوش إن الاستقرار في تلك المناطق يعد عثرة في طريق مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، لذا عملت الولايات المتحدة على عدم استقرار المنطقة ونشر الفوضى فيها، ولعل مشروع الربيع اللعربي خير دليل على ذلك فبحجة حماية المواطنين وحقوق الانسان عملت على تغيير انظمة الحكم في تلك المنطقة وتقويض الامن والاستقرار فيها، مما ادى الى ضعفها وجعلها ساحة لتصفية الصراعات الطائفية والقومية^(٧٤).

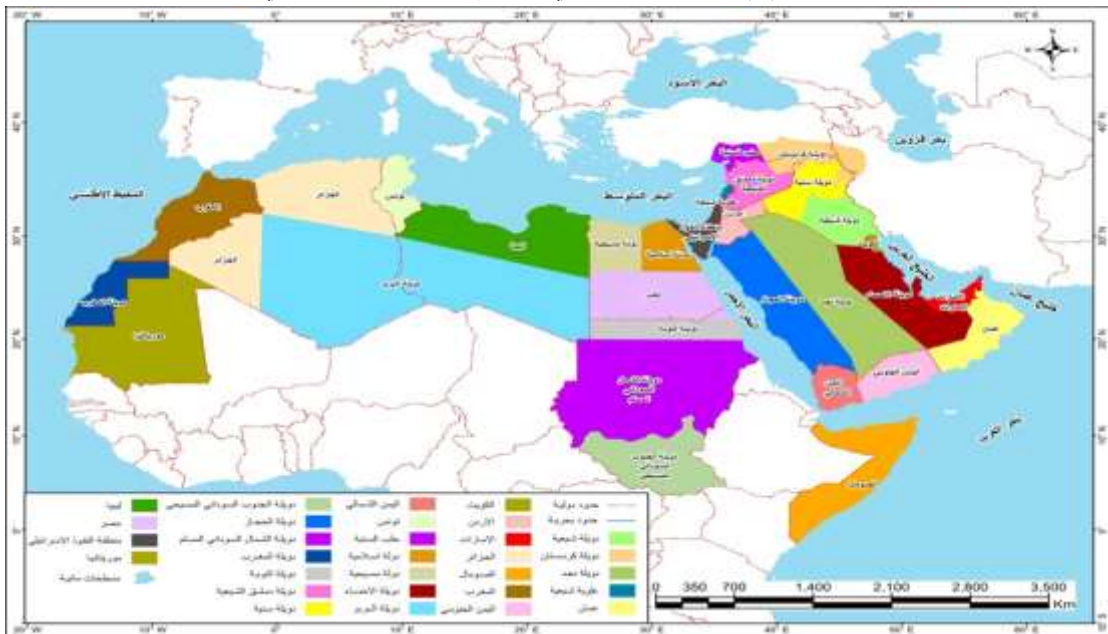
وفيما يخص العراق قامت الولايات المتحدة الامريكية بنشر مبادئ الفوضى فيه من خلال اطلاق الصراع العرقي الذي ادى الى حصول التفرقة الحادة بين المكونات الاجتماعية في الدولة، من اجل استدامة الازمات الداخلية فيها والعمل على تفعيل الاختلافات والتناقضات وتغذيتها، لكي تضعف الدولة عندها تستطيع الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق اهدافها زد على ذلك انعكاس الصراع الداخلي العراقي على اداء دول الجوار الجغرافي^(٧٥). كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بتشوية الاطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية للدولة وتحولها الى اديان ومذاهب وقوميات متعددة لتحقيق اهدافها ومصلحتها من هذا التقسيم الديني^(٧٦). ونتيجة لغياب التصورات الهرمية في بنية المجتمع العراقي الذي اعطى الفرصة الى بروز المجموعات الاصولية والتجمعات الدينية الطائفية والقومية في الدولة، بل اصبحت تمثل محور العلاقات والهيمنة التي دمجت بين ايقونتين السياسة والدين، فظهرت التمايزات الثقافية والدينية على مستوى صناع القرار السياسي التي ولدته الولايات المتحدة في العراق عندما قامت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على اساس طائفي، حتى شكل المجال الجيوبوليتيكي العراقي مجاًلاً واسعاً لأثارة الفتن والنزعات الدينية المتشددة التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ للأسباب التالية^(٧٧):-

- ١- وجود مخزون تاريخي ضخم قائم على تمثيلات تاريخية ودينية تمكن الولايات المتحدة من اختراعها في المجتمع، إذ تم تحريك هذا المخزون في المجتمع العراقي لتجعله مفككاً ومتنازعا سياسياً ودينياً.
- ٢- افادة الولايات المتحدة من ازمة الهوية التي يعاني منها المجتمع العراقي نتيجة التحولات التاريخية التي مر بها في ارباك المشهد السياسي في الدولة، إذ يقع بين هويتين متباينتين هوية سياسية لم تتبلور بعد وهوية دينية متبلورة وقادرة على عادة انتاج نظام الفروقات الدينية والعنصرية والطائفية.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكى في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٣- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف الرأسمال الرمزي للجماعات الدينية، مثل الأفكار والعقائد والتقاليد وغيرها، التي تشكل محرك التوترات المستديرة بين الأديان والمذاهب، فضلاً عن احتكار الحقيقة السياسية والدينية وأحداث تحولات في الطوائف الدينية وتحولها من هويات فرعية إلى مؤسسات دينية متكاملة، وبالتالي ظهور جماعات وحركات دينية وطائفية جديدة في الدولة لم تكن لها جذور دينية أو تاريخية مثل النقشبندية والقاعدة وجند السماء وداعش. لقد عملت الولايات المتحدة وحلفائها على استهداف العراق تمهيداً لتفكيك وجوارها الجغرافي، وخلق صراعات دينية بينها وتقسيمها إلى دويلات متنازعة كما قال العميل (لورانس) في تقريره إلى المخابرات البريطانية (إنه إذا أحسن التصرف اتجه هذه البلاد، فأنها ستبقى كقطع الحجارة الصغيرة الملونة مجموعة من الأقاليم الصغيرة المتنافسة والعاجزة عن التلاحم)، لذا كان هدفهم واضح هو تفكيك الوحدة الإسلامية وجعل العرب في فوضى سياسية داخل دويلات صغيرة متناحرة غير قابلة للتماسك^(٧٨) الخريطة (٤).

الخريطة (٤) المشروع الامريكي لتقسيم العراق الوطن العربي



المصدر: الباحثان بالاعتماد على لطيف كامل كليوي الجابري، تحليل جغرافي سياسي للسياسات الخارجية العراقية حبال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ٣٧.

لذا يمكن عد ما قامت به الولايات المتحدة عبارة عن حرب استباقية لدرء الخطر المستقبلي القادم من العراق، فقد اصبح من الضروري عليها في ظل حكم اليمين الامريكي والتيارات المسيحية الصهيونية ان تحقق الاستراتيجية القائمة على الرؤية التوراتية بأسرع وقت ممكن، في اطار انتقال من النبوءة والانتظار

الى تأثير الارادة الانسانية وتهيئة الظروف لها لتحقيقها، وعليه إن غزو الولايات المتحدة للعراق لا يخرج من هذا السياق، لأنها تمثل عنصراً هاماً في تهيئة منطقة الشرق الاوسط دينياً لمعركة (هرمجيدون) الحاسمة، زد على ذلك فان حرب الولايات المتحدة الامريكية على الدولة تعتمد في جانبها الديني على العقيدة البروتستانتية المتشددة التي تهدف معاداة الدين الاسلامي والسيطرة على ارض الاديان والعمل على تثبيت اليهود في فلسطين الى ان تتم معركة هرمجيدون الحاسمة لمصلحة المسيحية والصهيونية الذي ستنتصر على جميع الاديان والعقائد حسب اعتقادهم^(٧٩) وهذا ما دفع ادارة جورج بوش الابن ان يطبق مبادئ اليمين الامريكى والتهيئة للحرب في الشرق الاوسط الذي اخذت تشكل حيزاً كبيراً في سياسته اكثر من أي وقت سبق، فقبيل حربه التي شنها على العراق كان يقول (إن هذه المنطقة تمر بمرحلة تاريخية ومفصلية يتوجب على شعوبها الاختيار بين الديمقراطية والحرية والاستبداد والتطرف) أي تخلص منطقة الشرق الاوسط من محور الشر الذي يعد العراق جزء منه، ولعل الكثير من الاحداث التي دارت في الشرق الاوسط سببها الولايات المتحدة تطبيقاً للنبوءات الانجيلية التي يكمل بعضها البعض الاخر^(٨٠).

ناقلة القول إن البعد الديني شكل مفصلاً من مفاصل المشروع الامريكى في العراق إذ إن المعتقدات والنبوءات كان لها دوراً كبير في التوجهات الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الامريكية ازاء العراق لاسيما بعد سيطرة تيار المحافظين الجدد على بيئة صنع القرار الامريكى واتساق افكارهم وتوجهاتهم مع الفكر اليهودي الذي ولد ما يسمى بالتيار المسيحي المتصهين في الولايات المتحدة الذي عمل ومازال يعمل على ازالة كل العقبات التي تعترض تمكين اسرائيل ومنها دولة العراق التي تعد الصخرة المناعة لتوسعها.

النتائج والمقترحات:

اولاً النتائج:

- ١- إن اهمية موقع العراق الجيوسياسي اثر بشكل كبير على مكانته السياسية والاقتصادية وجعله ساحة للصراعات والنزاعات على المستوى الاقليمي الدولي فأصبح الهدف الرئيس للولايات المتحدة الامريكية للسيطرة عليه واتخاذها القاعدة الاساسية لانطلاق مشروعها الكبير في الشرق الاوسط.
- ٢- كشفت الدراسة ان بيئة صنع القرار السياسي في العراق تعاني من الضعف والانقسام نتيجة تدخل الفواعل الاقليمية في شؤون الدولة الداخلية والخارجية او ميول القادة الى جهات خارجية حسب الطائفية او القومية مما أثر سلباً على امن واستقرار الدولة ويفسح المجال للولايات المتحدة لتحقيق اهدافها دون أي عائق
- ٣- تمتلك الدولة احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والموارد الطبيعية الاخرى، التي تمكنها من اعادة بناء قوتها الجيواقتصادية الاقليمية والدولية، بيد إن تلك الموارد باتت محط اطماع الولايات المتحدة للسيطرة عليه وربطها بعجلة الاقتصاد الامريكي الذي سيخدم مشروعها الكبير.
- ٤- بينت الدراسة ان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق جاء لتدميره على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامن والديني لتلبية لتطلعات الصهيونية - امريكية، لبناء عراق جديد خاضع للإدارة الامريكية ويحقق اهدافها لأجل تنفيذ مشروعها.
- ٥- كشفت الدراسة ان المشروع الامريكي في العراق يحمل ابعاداً دينية متجذرة ومتراصة بين الماضي والحاضر والمستقبل لزيادة نفوذها الديني في المنطقة وتهيئتها الى المعركة الحاسمة والكبيرة (هرمجيدون) ولأجل نشر الديانة اليهودية في العراق وجواره الجغرافي.

ثانياً-المقترحات:

- ١- ضرورة الافادة من موقع العراق الجيوسياسي من اجل اعادة مكانته السياسية والاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي تطوير علاقاته الدولية .
- ٢- ضرورة بناء حكومة وطنية قوية قادرة على اصدار قرارات تخص الدولة وامنها واستقرارها لتحقيق السيادة الوطنية ومنع تدخل الفواعل الدولية ذات الميول السياسية او القومية والطائفية التي تؤثر على وحدة الدولة واستقرارها.
- ٣- ينبغي على صانع القرار السياسي عقد اتفاقيات متوسطة او طويلة الامد مع الدول العظمى كالصين وروسيا في مجال الاستثمار النفطي لكي تحجم دور الولايات المتحدة من هيمنتها على النفط العراقي

بشكل كامل، مثل الاتفاقية العراقية الصينية التي ستعيد بناء الدولة ونقل من النفوذ الامريكي من تحقيق مشروعها في الدولة.

٤- لعمل على ضبط الامن والاستقرار في الدولة وعقد اتفاقيات امنية جديدة مع دول اخرى غير الولايات المتحدة واعادة هيكلة القوات الامنية وتدريبها على احدث الاجهزة والمعدات تماشياً مع جوارها الجغرافي لحماية الدولة من أي خطر محتمل يهددها.

الهوامش :

- (١) زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوسراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزامم الاستراتيجيةا، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٦٢-٦٣.
- (٢) علي بشار بكر أغوان، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٠-٢١١.
- (٣) محمود محمد علي، الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص١٨.
- (٤) علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص٣١٥.
- (٥) زيد علي حسين، المرتكزات الجغرافية للاستراتيجية الامريكية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٢١١.
- (٦) محمد ميسر فتحي، أثر التحالفات الدولية في تطور الفكر الاستراتيجي الامريكي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٠، ص١٨٣.
- (٧) كوثر عباس الربيعي، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق، شؤون عراقية، مجلة تصدر عن مركز العراق للدراسات ، العدد الاول، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢١٩.
- (٨) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤، ص٢٥٠.
- (٩) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص٢١٩.
- (١٠) ستار الجابري وآخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها، دار السنوبر للطباعة، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٦٦-٢٦٧، ص٢٧١.
- (١١) باسيل يوسف بجك وآخرون، استراتيجية التدمير اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٣-١٠٤.
- (١٢) بيترو غالبريث، نهاية العراق، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٦٧-١٦٨.
- (١٣) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص١٣٧.
- (١٤) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية والكردية، ط١، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ٢٠٠٩، ص١٣٢.
- (١٥) زيد علي حسين ، مصدر سابق، ص٢١٢.
- (١٦) المصدر نفسه، ص٢١٢.

- (١٧) حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية دراسة في الافكار والسياسة الخارجية العراق انموذجا، ط١، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- (١٨) ستار الجابري وآخرون، مصدر سابق، ص ١٥١.
- (١٩) حميد حمد السعدون، مصدر سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.
- (٢٠) عبد علي كاظم المعموري، بسمه ماجد مسعود، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠١١، ص ٤٢٠.
- (٢١) حسين جمعة وآخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٢.
- (٢٢) علي بشار بكر أغوان، مصدر سابق، ص ٢٠٧.
- (٢٣) حسين جمعة وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٠٣-٢٠٥.
- (٢٤) عبد علي كاظم المعموري، بسمه ماجد المسعودي، مصدر سابق، ص ٢٨٩.
- (٢٥) ضحى مجيد حسن البحاوي، الابعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإرهاب في العراق وامكانية مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص ١٨٢.
- (٢٦) نخبة من الاساتذة والباحثين، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٩٩.
- (٢٧) عبد علي كاظم المعموري، بسمه ماجد المسعودي، مصدر سابق، ص ٤٢١.
- (٢٨) باسيل يوسف بجك وآخرون، مصدر سابق، ص ١٢٦-١٢٧.
- (٢٩) حسين جمعة وآخرون، مصدر سابق، ص ١٤٤.
- (٣٠) عبد الحسين شعبان، بغداد- واشنطن أي مقايضة للاحتلال العسكري في حثييات الاتفاقية العراقية - الامريكية، ط١، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ١٩٤-١٩٥.
- (٣١) شبكة المعلومات الدولية الانترنت: <https://www.sasapost.com.af;m>.
- (٣٢) مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٨٧.
- (٣٣) منصور عبد الحكيم، لعبة المتتورين والنظام العالمي الجديد، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٩-٨٠.
- (٣٤) حميد حمد السعدون، مصدر سابق، ص ٢٣٧-٢٣٩.
- (٣٥) سرمد عبد الستار العبيدي، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة شؤون عراقية، العدد الاول، مركز العراق للدراسات، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٢-١٨٣.
- (٣٦) باسيل يوسف بجك وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣١.
- (٣٧) باسيل يوسف بجك وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣١.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

- (٣٨) جعفر ضياء جعفر وآخرون، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٥-١٥٧.
- (٣٩) حسين جمعة وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٠٧.
- (٤٠) عبد الحسين شبعان، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٨٨.
- (٤١) جوزيف ستيغلتر، ليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٤٢) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، مصدر سابق، ص ١٣٥.
- (٤٣) حميد حمد السعدون، مصدر سابق ص ١٧١-١٧٢.
- (٤٤) مالك محسن العيساوي، مصدر سابق، ص ١٨٤-١٨٥.
- (٤٥) باسيل يوسف بجك وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٢.
- (٤٦) ستار جبار الجابري، مصدر سابق، ص ٣٢٧.
- (٤٧) محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق، ط١، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص ٢٧٦.
- (٤٨) الوجود العسكري الامريكي في العراق، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط <https://www.google.com>
- (٤٩) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص ٢٠٩.
- (٥٠) محمد الهزاط وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢٧٦-٢٧٧.
- (٥٢) نخبة من الاساتذة والباحثين، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٤٣.
- (٥٣) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠٩-١١٠.
- (٥٤) محمد وائل القيسي، مصدر سابق، ص ١١١-١١٢.
- (٥٥) شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط. <https://m.arabi21.com>
- (٥٦) التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات العدد الاول، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.
- (٥٧) محمد وائل القيسي، مصدر سابق، ص ١١٧-١٢٠.
- (٥٨) محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقية- اقتراحات علمية، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي، ٢٠١١، ص ٢٥.
- (٥٩) محمد وائل القيسي، مصدر سابق، ص ١٢١.
- (٦٠) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص ١٠٤.
- (٦١) علي عبد الهادي المعموري، مصدر سابق، ص ١٤٠.
- (٦٢) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

- (٦٣) ستار جبار الجابري، مصدر سابق، ص ٣٣٧.
- (٦٤) ابراهيم محمد بحر العلوم، أزمة العراق سيادياً اول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، ط١، العلمين للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢١، ص ٥٨.
- (٦٥) هبه عادل مطرود زغير، الاثار الجيوبوليتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربي (العراق أنموذجاً)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ١٨٠.
- (٦٦) محمد خميس، المستقبل الأمني للقوة الامريكية في افق عام ٢٠٢٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٩، ص ١١٩-١٢٠.
- (٦٧) علي عبد الجليل علي، الحرب على العراق رؤية يهودية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٦٨) عزري رحيمة، الغزو الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خضير -بسكرة، ٢٠١٥، ص ٣٩.
- (٦٩) بشير زين العابدين، إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول، ط١، مركز شارك، لندن، ٢٠٢٠، ص ٤٦.
- (٧٠) عبد الرحمن علي وافي، دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية (٢٠٠١-٢٠١٢) رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص ٣١.
- (٧١) غريس هالس، يد الله لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل اسرائيل، ترجمة محمد السماك، دار الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧.
- (٧٢) علي عبد الجليل علي، مصدر سابق، ص ١٢٧-١٢٨.
- (٧٣) عزري رحيمة، مصدر سابق، ص ٣٩-٤٠.
- (٧٤) فيصل عبد الجبار عبد علي، برنارد لويس ومشروعة الاستشراق لتقنيات العالمين العربي والاسلامي دراسة تاريخية تحليلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الحادي عشر العدد الاول، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ٣.
- (٧٥) علي بشار بكر أغوان، مصدر سابق، ص ٦٩.
- (٧٦) باسيل يوسف بجك وآخرون، مصدر سابق، ص ٥٧.
- (٧٧) احمد جودي الجراح، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥، مركز الكلمة للحوار والتعاون، ٢٠١٥، ص ١٨.
- (٧٨) جعفر عتريسي، العراق في قلب الاعصار سقوط بغداد، ط١، دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨-٢٢٩.
- (٧٩) مثني فائق مرعي العبيدي، البعد الديني في الحرب الامريكية لاحتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد ١، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ٣٠٣-٣٠٤.
- (٨٠) مثني فائق مرعي العبيدي، مصدر سابق ، ص ٣٠٥-٣٠٦.

المصادر :

- (١) أغوان، علي بشار بكر، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٣-١١٤.
- (٢) باسيل يوسف بجك وآخرون، استراتيجية التدمير اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٣-١٠٤.
- (٣) البحاثي، ضحى مجيد حسن، الابعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإرهاب في العراق وامكانية مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية ، ٢٠١٦، ص١٨٢.
- (٤) بيترو غالبريث، نهاية العراق، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٦٧-١٦٨.
- (٥) التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١٠-٢٠١١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص٢٠٧.
- (٦) التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات العدد الاول، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨٠.
- (٧) الجابري، ستار وآخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها، دار الصنوبر للطباعة، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٦٦-٢٦٧، ص٢٧١.
- (٨) الجراح، احمد جودي، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥، مركز الكلمة للحوار والتعاون، ٢٠١٥، ص١٨.
- (٩) جعفر عتريسي، العراق في قلب الاعصار سقوط بغداد والتحولت الكبرى، ط١، دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٤، ص٢٢٨-٢٢٩.
- (١٠) جعفر، ضياء جعفر وآخرون، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٥٥-١٥٧.
- (١١) جمعة ، حسين وآخرون ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ، دار الصنوبر للطباعة، دمشق ، ٢٠٠٨، ص٢٢.
- (١٢) جوزيف ستيغلنز، ليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨٨-١٨٩.
- (١٣) حسين ، زيد علي، المرتكزات الجغرافية للاستراتيجية الامريكية في العراق، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٢١١.
- (١٤) الربيعي، كوثر عباس، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق، شؤون عراقية ، مجلة تصدر عن مركز العراق للدراسات ، العدد الاول، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢١٩.
- (١٥) زغير، هبه عادل مطرود، الاثار الجيوبوليتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربي (العراق أنموذجاً)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص١٨٠.
- (١٦) زين العابدين، بشير، إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول، ط١، مركز شارك، لندن، ٢٠٢٠، ص٤٦.

- ١٧) السعدون، حميد حمد، الفوضى الامريكية دراسة في الافكار والسياسة الخارجية العراق انموذجاً، ط١، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- ١٨) سويلم، حسام، القواعد العسكرية الامريكية في اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤-٨٥.
- ١٩) شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط. <https://m.arabi21.com>.
- ٢٠) شبكة المعلومات الدولية الانترنت: <https://www.sasapost.com.af/m>.
- ٢١) شعبان، عبد الحسين، بغداد- واشنطن أي مقايضة لاحتلال العسكري في حثيثات الاتفاقية العراقية - الامريكية، ط١، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ١٩٤-١٩٥.
- ٢٢) الظالمي، حميدة عبد الحسين محمد، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص ١٣٧.
- ٢٣) عبد الحكيم، منصور، لعبة المتتورين والنظام العالمي الجديد، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٩-٨٠.
- ٢٤) عبد علي، فيصل عبد الجبار، برنارد لويس ومشروعة الاستشراق لتفتيت العالمين العربي والاسلامي دراسة تاريخية تحليلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الاول، المجلد الحادي عشر، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ٣.
- ٢٥) العبيدي، سرمد عبد الستار، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة شؤون عراقية، العدد الاول، مركز العراق للدراسات، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٢-١٨٣.
- ٢٦) العبيدي، مثنى فائق مرعي، البعد الديني في الحرب الامريكية لاحتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد ١، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ٣٠٣-٣٠٤.
- ٢٧) العزاوي، دهام محمد، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية والكردية، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ١٣٢.
- ٢٨) عزت، محمود أحمد، بناء القوات المسلحة العراقية - اقتراحات علمية، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي، ٢٠١١، ص ٢٥.
- ٢٩) عزري رحيمة، الغزو الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير -بسكرة، ٢٠١٥، ص ٣٩.
- ٣٠) العلوم، ابراهيم محمد بحر، أزمة العراق سيادياً اول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، ط١، العلمين للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢١، ص ٢١.
- ٣١) علي، عبد الجليل علي، الحرب على العراق رؤية يهودية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٠٧-١٠٨.
- ٣٢) علي، محمود محمد، الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي، ط١، دار الوفاء لعنلنا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ١٨.

الابعاد الجيوبوليتيكية للمشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

- ٣٣) العيساوي، مالك محسن، الحروب بالوكالة ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٨٧.
- ٣٤) غريس هالس، يد الله لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل اسرائيل، ترجمة محمد السماك، دار الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٧.
- ٣٥) فتحي، محمد ميسر، أثر التحالفات الدولية في تطور الفكر الاستراتيجي الامريكي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٠، ص١٨٣.
- ٣٦) القيسي، محمد وائل، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٣، ص١٠٩-١١٠.
- ٣٧) كليوي، لطيف كامل، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤، ص٢٥٠.
- ٣٨) الكوراني، زياد عبد الرحمن علي، رؤية جيوسراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزامم الاستراتيجيات، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٦٢-٦٣.
- ٣٩) محمد خميس، المستقبل الأمني للقوة الامريكية في افق عام ٢٠٢٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٩، ص١١٩-١٢٠.
- ٤٠) المعموري، عبد علي كاظم، بسمه ماجد مسعود، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ٢٠١١، ص٤٢٠.
- ٤١) المعموري، علي عبد الهادي ، سياسة الأمن الوطني في العراق، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص٣١٥.
- ٤٢) نخبة من الاساتذة والباحثين، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ،مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر للطباعة ، دمشق، ٢٠٠٨، ص١٩٩.
- ٤٣) الهزاط، محمد وزملائه، احتلال العراق ، ط١، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص٢٧٦.
- ٤٤) وافي، عبد الرحمن علي، دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية (٢٠٠١-٢٠١٢) رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص٣١.
- ٤٥) الوجود العسكري الامريكي في العراق، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط <https://www.google.com>.